

ملء كرات جلب

بفتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم
فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
محمد احمد عبد الفتاح السيد	صلح جزاء عمان	١٩٨٢/٥/٢٥	٩ صباحا	جزائية
يونس احمد اسماعيل	"	١٩٨٢/٥/١٣	"	"
عبد المعطي ابو ارميله	"	١٩٨٢/٥/١٧	"	اعطاء شيك بدون رصيد
عبدالله محسوب مصري الجينية	"	١٩٨٢/٥/١٧	"	الاحمال المؤدي الى الحريق
ياسر ابراهيم محمد ابو قبيط	"	١٩٨٢/٥/١٧	"	شيك بلا رصيد
شعبان مصطفى ابو منيل	بدائية جزاء الرصيدة	١٩٨٢/٥/٣٠	"	"
محمد حنين محمد الكايد	صلح جزاء السلط	١٩٨٢/٥/٢٤	"	مخالفة قانون النقل
علي سليمان سعد ابو رحال	"	١٩٨٢/٥/٢٤	"	السرقة
يحيى الطون ماثوس	"	١٩٨٢/٥/١٥	"	"
محمد السنية خنيس صوفان	"	١٩٨٢/٥/١٧	"	مخالفة قانون الاموال المدنية
نحسن السيد حسن السيد	"	١٩٨٢/٥/١٧	"	الاحتيال
عبد الماجد عبد القادر محمد جعوان	"	١٩٨٢/٥/١٧	"	مخالفة قانون الاموال
علي محمد محمود	صلح الكرك	١٩٨٢/٥/٢٧	"	اعطاء شيك بدون رصيد
غازي اسماعيل حنين	"	١٩٨٢/٥/٢٧	"	"
نواف حماد سعيد السعايدة	"	١٩٨٢/٥/٢٧	"	"

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

مبين : الأحد ٢٣ رجب سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٨٢ م • العدد ٣٠٧٣

الفهرس

صفحة

- قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢ قانون تصديق اتفاقية قرض المشروع التربوي الرابع بين المملكة
الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ٧٠٨
- قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٢ قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع
بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ٧٢٤

نص الحريق للملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٤/١١ نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس مرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢

قانون تصديق اتفاقية قرض المشروع التربوي الرابع

بين المملكة الاردنية الهاشمية
و البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض المشروع التربوي الرابع) بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الهيئات المتوخاة منها .
المادة ٣ - وليس للوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٢/٤/١١

الحسين بن طلال

وزير الدفاع والشباب ووزير السباحة والانشاء معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاملاص مخلد ابو موده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة الدكتور محمد مضروب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير التوطين ابراهيم ايوب	وزير الدائلي سليمان عواد	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف
وزير التربية والاجتماعية السلام المكي	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد النسل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكست	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات
وزير الشؤون البلدية والعربية والبيئة حسن المومي	وزير الانشاء المدنية المهندس موني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفر	وزير العمل الدكتور جواد العناني

اتفاقية قرض

اتفاقية مؤرخة ١٩٨٢/١/٢٠ ، بين المملكة الاردنية الهاشمية (والتي تسمى فيما بعد بالمقرض) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (والتي تسمى فيما بعد بالبنك) :

حيث ان (أ) المقرض قد طلب من البنك المساعدة في تمويل المشروع الموصوف في الجدول ٢ من هـ - الاتفاقية بتقديم القرض بالشروط المبينة فيما بعد .

وحيث ان (ب) المقرض ينري تنفيذ برنامج المساعدات الفنية المشار اليه في البنود (٢) ، (٣) ، و (٤) ، و (٥) ، و (٦) ، و (٧) ، و (٨) ، و (٩) ، و (١٠) من المشروع بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للإتقاء (UNDP) وحيث ان البنك وافق على تقديم القرض للمقرض وفق الاسس السابقة والشروط المبينة فيما بعد وأن الفريقين تتفقا على مايلي :-

المادة الاولى

الشروط العامة : التعاريف

فقرة ١ - ر : يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض البنك واتفاقيات الضمان المتعلقة به المؤرخة في ٢٧ تشرين اول ١٩٨٠ وبفرض القوة والمفعول كأنها وضعت كلية لهذا الغرض (والشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات البنك واتفاقيات الضمان المتعلقة به ستدعى فيما بعد بالشروط العامة) .

فقرة ٢ - ر : ان التغييرات المختلفة المحددة في الشروط العامة لها نفس مدلولاتها حيثما وردت في هذه الاتفاقية الا اذا دلت القرينة على غير ذلك ويكون لا يلى من تغييرات اضافية المعاني التالية :

- أ - MOH تعني وزارة التربية والتعليم للمقرض .
ب - VTC تعني مؤسسة التدريب المهني (ممثل) للمقرض أسست وتعمل (في وزارة العمل للمقرض) وفقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ .
ج - MOH تعني وزارة الصحة للمقرض .
د - المشروع التربوي الاول ويقصد به المشروع الذي قام بتنفيذه المقرض وفقا لاتفاقية قرض الانهاء رقم (٢٨٥ ج) بين المقرض والمؤسسة المؤرخة ١٩٧٢/٢/١١ .
هـ - المشروع التربوي الثاني والثالث ويقصد بهما المشاريع التي قام المقرض بتنفيذها وفقا لاتفاقية قرض الانهاء رقم (٣٤٤ ج) بين المقرض والمؤسسة المؤرخة ١٩٧٥/٣/١٢ ، واتفاقية قرض رقم (١٧٨١ ج) بين المقرض والبنك المؤرخة ١٩٨٠/١/٢١ على التوالي .
و - Project Unit تعني وحدة المشاريع التي أسست في وزارة التربية والتعليم بموجب اتفاقية قرض انهاء المشروع التربوي الاول والتي استمرت وعززت خلال اتفاقية المشروع التربوي الثاني والثالث .

المادة الثانية

القرض

فقرة ١ - ر : يوافق البنك على اقرض المقرض وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعه او المشار اليها مرفقا بمختلف العملات بمائتين وخمسة وعشرين مليون من الدولارات الاميركية (٢٥٠٠٠٠٠٠) .

ج - عند قيام المقرض بمنح أي عقد بالنسبة للبضائع والأشياء أو الخدمات المدولة من أموال القرض يمكن للبنك أن ينشر وصفاً لذلك بما في ذلك الاسم وجنسية الطرف الذي منح العقد وأسعار العقد.

د - بعد تنفيذ المشروع مباشرة أو بعد مدة لا تتجاوز على أية حال ستة أشهر من تاريخ آخر سحب من القرض أو أي تاريخ آخر يتفق عليه لهذا الغرض بين المقرض والبنك يقدم المقرض للبنك تقريرا يتضمن التفاصيل والإيراد التي يطلبها البنك المتعلقة بتنفيذ المشروع والعمليات الأولية منه والكلفة والقوائد الحاضرة واللاحقة من المشروع وكذلك مستوى قيام كل من المقرض والبنك بإداء التزاماته وفق بنود الاتفاقية وتحقيق أهداف القرض.

فقرة ٣٠٨: يقوم المقرض باتخاذ الإجراءات اللازمة والايماز لاستهلاك الأراضي اللازمة للبناء وكذلك تقديم مختلف التسهيلات المشمولة في المشروع وعند الانتهاء من عملية الاستهلاك على المقرض أن يقدم الدليل المقبول للبنك حيث يبين هذا الدليل أن الأرض وحقوق استهلاكها متوفرة للأغراض ذات العلاقة بالمشروع.

فقرة ٣٠٩: في مدة لا تقل عن ستة أشهر من موعد مباشرة التدريس في كليات المجتمع الواردة في القسم ج (١) من المشروع على المقرض:

- أ - أن يشكل لكل من هذه الكليات (١) لجنة استشارية لتقديم المشورة في أعداد المناهج وأن يكون في عضويتها ممثلون عن البيئة المحلية التي تقع فيها مثل هذه الكلية (٢) دائرة للتعليم المستمر على أن يرأسها ترويض مؤهل ومن ذوي الخبرة يعين على أساس التفرغ التام.
- ب - تزويد البنك (١) بالبرامج المفصلة للتعليم المستمر التي ستقوم الكلية بتنفيذها (٢) بنظام مقترح لتقوم فعالية الكليات المذكورة في تحقيق أهدافها.

المادة الرابعة

التزامات أخرى

فقرة ٤: أ - من سياسة البنك عند منح القروض لأعضائه أو بضائعات منهم ألا يطلب في الظروف العادية ضمانا خاصا من العضو الممنوع ولكنه يؤكد على عدم إعطاء الأولوية لأي دين خارجي على قرضه وذلك عند تخصيص أو تحويل أو توزيع العملات الأجنبية التي في حوزة العضو المقرض.

وبغية الغاية، إذا تم إجراء رهن على أية ممتلكات عامة كتمان دين خارجي، يترتب عليه أو ربما يترتب عليه أولوية لصالح المقرض مثل ذلك الدين الخارجي وذلك عند تخصيص أو توزيع العملات الأجنبية فإن المقرض لا إذا وافق البنك على خلافه، وذلك وفقا لطبيعة الحال المعنية دون أي حصار للبنك أن يضمن حقوق البنك كاملة متضمنة القرض وفوائده، مع الرسوم الأخرى وعلى المقرض في حالة السحب أو السيلع يقرض مثل ذلك الرهن إن يعبر عن ذلك بوضوح، ولكن في حالة عدم تمكن المقرض من ذلك لأسباب دستورية أو قانونية ينبغي عليه حينئذ أن يؤمن قيمة القرض بما في ذلك القوائد والرسوم الأخرى مقابل رهن عن ممتلكات عامة يوافق عليها البنك.

ب - أن التعهد السابق لا ينطبق على ما يلي:

- ١ - الرهن الذي يحصل وقت شراء الملكية كضمان لدفع ثمن الملكية المشتراة.
- ٢ - أي رهن يظهر خلال الإجراءات البنيكية العادية حيث يضمن ديناً مستحقاً وذلك ليس أكثر من سنة بعد تاريخه.

ج - كما ذكر في هذه الفقرة أن عبارة الملكية العامة تعني موجودات المقرض ضمن المناطق السياسية أو الإدارية التابعة له أو أية ملكية أخرى بما في ذلك الذهب والموجودات من العملات الأجنبية تحت إدارة أي مؤسسة تحتل البنك المركزي أو صندوق تثبيت معاملات الدفع أو ما شابه ذلك من الأعمال التابعة للمقرض.

فقرة ٤: أ - يجب على المقرض أن يحافظ على سجلات وافية حيث تمشي والاحوال المتعارف عليها من حيث الإجراءات والتعليقات وبنود الإيرادات والتفقات ذات العلاقة بالمشروع لفروع وعملاء المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع أو أي جزء منه.

ب - على المقرض (١) تدقيق السجلات المتعلقة بالحسابات المشار إليها في الفقرة (أ) سنوياً وفقاً لأصول مبادئ التدقيق من قبل مدققين مستقلين مقبولين لدى البنك (ب) أن يزود حال توافر ذلك في مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر بعد نهاية كل سنة (أ) نسخاً مدققة ومصدقة من الحسابات المذكورة لكل سنة (ب) تقريراً مفصلاً يتضمن نتائج التدقيق وبالشكل الذي يطلبه البنك (٣) تزويد البنك بمعلومات أخرى تتعلق بالحسابات المذكورة مدققة من وقت إلى آخر عندما يطلب البنك ذلك.

فقرة ٤: أ - لضمان مراقبة مناسبة والتحليل الوظيفي والاداء لدى خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية في هذا المشروع يلزم المقرض:

- أ - بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوسيع تطبيق نظام المتابعة القائم ليشمل خريجي المؤسسات الواردة في قسم (أ) إلى قسم (د) من المشروع.
- ب - بأن تقوم مؤسسة التدريب المهني بإنشاء (وفق معايير مقبولة لدى البنك) نظام للمتابعة وتطبيقه على خريجي المؤسسات الواردة في قسم (د) من المشروع.
- ج - بأن تقوم وزارة الصحة بإنشاء (وفق معايير مقبولة لدى البنك) نظام للمتابعة وتطبيقه على المؤسسات الواردة في قسم (د) من المشروع.
- د - أن تقوم كل من وزارة التربية والتعليم ومؤسسة التدريب المهني ووزارة الصحة خلال فترة الخمس سنوات التي تلي فوراً أول فوج يتخرج من الطلبة من مؤسساتها التعليمية والتدريبية بالتتابع بتزويد البنك بتقرير سنوي يتضمن النتائج التي تم الحصول عليها من خلال نظام المتابعة المشار إليها في الفقرة (أ)، (ب)، (ج).

فقرة ٤: ج - على المقرض أن يضمن للمؤسسات المشروع ما يلي:

- ١ - أن تدار وفق السياسات الإدارية والتعليمية المناسبة ومتشعبة مع الاقتصاد العام.
- ٢ - أن توفر لها هيئة تدريسية وإدارية ومدرسين متكافئة العدد بخبرة ومؤهلات مناسبة.
- ٣ - صيانة الآلية والمعدات والأثاث وفق الممارسات الفنية المناسبة.

المادة الخامسة

فقرة ٢: أ - تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠ قد جدد لأغراض الفقرة ١٢٠٤ من الشروط العامة.

هكذا من الأشهر

المادة السادسة

تمثل المقترض / المتأون

نقده ٦٠١: أن رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقترض يعتبر الممثل المعتمد لأغراض الفقرة ١١٠٣ من الشروط العامة .

نقده ٦٠٢: حددت المتأون التالية لأغراض الفقرة ١١٠١ من الشروط العامة .

للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط

ص : ب : ٥٥٥

عمان - الأردن

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

البنك

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

١٨١٨ شارع (شمال إلى غرب) واشنطن ولاية كولومبيا

٢٠٤٣٣ الولايات المتحدة الأمريكية

العنوان البرقي

التجار

واشنطن ولاية كولومبيا

تلكس

٤٤٠٠٩٨

٧٤٨٤٣٣

٦٤١٤٥

وبمضور كلا الطرفين الموجودين من خلال ممثلها المقترضين وقعت هذه الاتفاقية بأسميها في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم والسنة المذكورين أعلاه :

المملكة الأردنية الهاشمية
الممثل المقترض

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
مساعد الرئيس الاقليمي
أوروبا ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجدول (١)

سجلات الاموال من القرض

١ - الجدول المبين ادناه يبين فئات البنود التي ستعمل من اموال القرض ومقدار الخصومات من القرض لكل فئة والنسبة المئوية للاتفاق المصروح به لكل فئة :

النسبة	مقدار القرض المخصص بالدولار	نسبة الاتفاق الذي سيمول
١٠١ الاعمال المدنية		٣٤٪
أ - تحت الاقسام أ ، ب ، ج ، د		
من المشروع	٥٩٠٠٠٠٠	
ب - تحت قسم (و) من المشروع	٨٠٠٠٠٠٠	
ج - تحت قسم (ز) من المشروع	١٢٠٠٠٠٠٠	
١٠٢ الآلات والاجهزة		
أ - تحت الاقسام أ ، ب ، ج ، د		
من المشروع	٥٩٠٠٠٠٠	
ب - تحت قسم (و) من المشروع	١٢٠٠٠٠٠٠	
ج - تحت قسم (ز) من المشروع	١٢٠٠٠٠٠٠	
١٠٣ خدمات الخبراء المدنية في الفقرة ٣٠٤ من هذه الاتفاقية		١٠٠٪
أ - تحت الاقسام أ ، ب ، ج ، د من		
المشروع	١٧٠٠٠٠٠٠	
ب - تحت قسم (و) من المشروع	٣٠٠٠٠٠٠	
ج - تحت قسم (ز) من المشروع	٣٠٠٠٠٠٠	
١٠٤ غير مخصصة	٧١٠٠٠٠٠٠	
المجموع	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	
١٠٥ لأغراض هذا الجدول فإن :		
أ - مصطلح : الاتفاق الاجنبي ، يعني الاتفاق على السلع او الخدمات المقدمة من اي بلد بعمله ذلك البلد		
المقتطفة عن عملة المقترض		
ب - مصطلح : الاتفاق المحلي ، يعني الاتفاق بعمله المقترض على السلع او الخدمات المقدمة من السوق المحلي للمقترضين		

هكذا من الأشهر

- ٣ - حسب النسبة المئوية للاتفاق وفق السياسة التي يتبعها البنك والتي تقضي بعدم دفع اموال مسن القرض لتغطية الضرائب التي تجب في بلد المقرض على السلع او الخدمات او على استيراد او تصدير او شراء تلك السلع وفي حالة تأخير تلك الضرائب على اي بند يحول من اموال القرض فانه مسن الممكن ان يشعر البنك المقرض بزيادة او تخفيض نسبة الاتفاق المخصصة لذلك البند بحيث يتفق ذلك مع سياسة البنك المذكورة آنفا .
- ٤ - رغم ما ورد في الفقرة (١) اعلاه فلا يسمح بسحب اموال من القرض لتغطية مصروفات سابقة لتاريخ هذه الاتفاقية .
- ٥ - بالرغم من تخصيص مبالغ معينة من القرض او نسب مئوية للاتفاق موضحة في الجدول التابع للفقرة (١) اعلاه ، فانه اذا وجد البنك ان المبالغ المخصصة لاي فئة غير كافية لتمويل النسبة المتفق عليها لجميع الصفقات مسن تلك الفئة ، فانه من الممكن ان يشعر البنك المقرض بـ :
 أ - اعادة التوزيع لتلك الفئة الى الحد الذي يفي بتغطية المقرر وذلك من اموال مخصصة لفئة اخرى ، والتي يرى البنك عدم حاجتها لصفقات اخرى ؛
 ب - اذا لم تكن اعادة توزيع الاموال بالحاجة الطارئة فان البنك يستطيع ان يخصص نسبة الاتفاق التي تنطبق على تلك الصفقات ليشي الاستمرار في عمليات السحب تحت هذه الفئة حتى يتم الاتفاق المخصص لها .
- ٦ - اذا قرر البنك ان الحصول على اية بند من اية فئة غير متفق مع الاجراءات المبينة او المشار اليها في هذه الاتفاقية فانه لن يصرف على هذا البند من اموال القرض ومن الممكن ان يلغى البنك ويسدون اي اعتراض او ممانس يحقه وفق هذه الاتفاقية المقدار المخصص لذلك البند من القرض باشعار المقرض بذلك .

جدول (٢)

وصف المشروع

اعد المشروع لمساعدة المقرض في جهوده الرامية للتخفيف من النقص في العمال المهرة وفي الفنيين في قطاعات التجارة والصناعة والصحة من خلال تنفيذ برنامج يهدف الى رفع مستوى التعليم والتدريب المهني والفني وتوسيعه وفقا لخطة التنمية ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

يتكون المشروع من الاقسام التالية :-

قسم أ : بوليكنيك الطفلة

- ١ - بناء وتجهيز وتأثيث معهد فني (بوليكنيك) في مدينة الطفلة ببطاقة استيعابية لحوالي ٥٠٠ طالب في برامج اعداد الفنيين الصناعيين والعمال المهرة .
- ٢ - تنفيذ برنامج تدريبي لتنمية المهارات الفنية والتعليمية للهيئة التدريسية لبوليكنيك الطفلة المشار اليه اعلاه في قسم أ (١) ويشمل ذلك توفير منح في الخارج ١٤١ رجل / شهر لحوالي خمسة معلمين في الحقل النظري وثلاثة في المختبرات وخمسة معلمين مشاغل .
- قسم ب : بوليكنيك ماركا
- ١ - توسيع وتجهيز وتأثيث التسهيلات الخاصة لدائرة تدريب المعلمين الفنيين في بوليكنيك ماركا في مدينة عمان من اجل زيادة استيعاب الدائرة المذكورة الى حوالي (٩٠٠) طالب في وقت واحد .

- ٢ - تنفيذ برنامج تدريبي لتنمية المهارات الفنية والتعليمية للهيئة التدريسية لدائرة تدريب المعلمين الفنيين المشار اليها اعلاه في قسم (ب) ١ ويشمل ذلك توفير حوالي ٧٥ رجل / شهر من المنح في الخارج لحوالي اربعة معلمين في الاساليب وثلاثة معلمين نظريين .
- ٣ - تنمية السياسات والاجراءات وتنفيذها لضمان التحسين المستمر لتدريب الفنيين الصناعيين في بوليكنيك ماركا ولاسيما في مجال اعداد المتهاج . تخطيط البرامج وادارتها واساليب التدريس في كل من :
 التخصصات : الكهرباء والميكانيكا وتكنولوجيا البناء من خلال توفير خدمات خبير تربوي لحوالي ٦ رجل / شهر .

قسم (ج) كليات المجتمع

- ١ - تحويل كل من معهد المعلمين في حوارة والسلط الى كليات مجتمع مؤلفة ومجهزة بشكل مناسب ، بما في ذلك توفير غرف صفية متخصصة ومختبرات اضافية لتستوعب حوالي ٧٠٠ و ٨٠٠ طالب في التخصصات الفنية بالتتابع ، وحوالي ٢٠٠ دارس في التعليم المستمر في كل منهما .
- ٢ - تنفيذ برنامج تدريبي لتنمية المهارات الادارية والتعليمية للهيئات التدريسية في كليات المجتمع المشار اليها اعلاه في قسم ج (١) ويشمل ذلك توفير حوالي ١٢٠ رجل / شهر من المنح خارج البلاد لحوالي ٨ اداريين وحوالي ١٠ معلمين فنيين في الهندسة المدنية والرسام المعماري والمساحة والتغذية .
- ٣ - تنمية السياسات والاجراءات المناسبة وتنفيذها في مجال التعليم الفني ، ادارة كليات المجتمع ، التعليم المستمر وتعليم المتهاج من خلال توفير خدمات خبير تربوي لمديرية كليات المجتمع في وزارة التربية والتعليم ، ٢٧ رجل / شهر .

قسم (د) المدارس الثانوية المهنية العامة

- ١ - بناء وتجهيز وتأثيث المدارس المهنية الثانوية بحيث تشمل على تخصصات مهنية وحرفية متعددة وبرامج لتعليم الكبار .
- أ - مدرستان في كل من مدينتي عمان والرصيفة وبطاقة استيعابية للمدرستين في وقت واحد لحوالي ١٥٣٠ طالبة في برنامج التدريب المهني لمدة ثلاث سنوات وحوالي (٤٠٠) طالبة في برنامج التدريب الحرفي لمدة سنتين .
- ب - مدرستان في كل من مدينتي الرصيفة وعجلون وبطاقة استيعابية للمدرستين حوالي (٢٢٨٠) طالب في برنامج التدريب المهني لمدة ثلاث سنوات وحوالي ٧٢٠ طالب في برنامج التدريب الحرفي لمدة سنتين .
- ٢ - تنفيذ برنامج تدريبي لتنمية المهارات الفنية والتعليمية للهيئات التدريسية للمدارس المشار اليها اعلاه في قسم د (١) ويشمل ذلك توفير حوالي ٢٢٨ رجل / شهر من المنح خارج البلاد لحوالي ٢٦ معلما .

قسم هـ : المدارس الثانوية الشاملة :

- ١ - تنمية كفاءات الهيئة المشرفة على التعليم الثانوي الشامل في وزارة التربية والتعليم والاجهزة الادارية والهيئات التدريسية للمدارس الثانوية الشاملة التي تم تأسيسها من خلال المشروع التربوي الاول والمقرضين التزيين الثاني والثالث وذلك في مجال تطوير التعليم الثانوي الشامل وتطوير المتهاج من خلال توفير خدمات خبير تربوي ٤ رجل / شهر .

٢ - تنفيذ برنامج من اجل تعريف الهيئات المشار اليها اعلاه في قسم ه (١) الى سير المدارس الثانوية الشاملة في اقطار اخرى لتتمكن الهيئات المذكورة من تقييم الانماط المختلفة لمل هذه المدارس، ويشمل ذلك توفير حوالي ٣٠ رجل / شهر من المنح الدراسية خارج البلاد للمدرسين ول (٦) معلمين ولجهاز وزارة التربية والتعليم.

قسم و : مركز التدريب الحرفي في عين الباشا

بناء وتجهيز وتأثيث مركز للتدريب الحرفي في عين الباشا غربي مدينة عمان بطاقة استيعابية لحوالي ٦٠٠ متدربين سنوياً وذلك من خلال برامج الفلملة المهنية والتدريب اثناء العمل معدة من اجل رفع مستوى مهارات القوى العاملة في المؤسسات الصناعية في كل من القطاع العام والخاص.

قسم ز : معهد التدوير للمهن الطبية المساعدة والتدريس في اربد

١ - بناء وتجهيز وتأثيث معهد للتدريب في المهن الطبية المساعدة والتدريس في مدينة اربد بطاقة استيعابية لحوالي (٧٠٠) طالب للتدرب كفتين في المجال الصحي وعرضين وكفالات يا في ذلك توفير قسم داخلي يستوعب حوالي (٣٦٠) من الالات وسكن للهيئة التدريسية لحوالي (١٥) من المعلمين :

٢ - تنفيذ برنامج تدريبي لتنمية المهارات الادارية والفنية والتعليمية للهيئة المشار اليها اعلاه في قسم ز (١) ويشمل ذلك :

أ - التدريب اثناء الخدمة في التخصصات الجديدة للفنيين في المجال الصحي وللممرضات وفي الادارة والتخطيط في المجال الصحي وفي صيانة المعدات عن طريق توفير خدمات خبير فريوي ٢٧ / رجل شهر.

ب - توفير حوالي ٥٣ رجل / شهر من المنح خارج البلاد لحوالي ١٣ معلم وهيئة الادارة . من المبرمج اتمام هذا المشروع في ٣٠ حزيران ١٩٨٦ .

الجدول (٣)

جدول ايفاء الدين

التاريخ المستحق للدفع	ملاحظات اصل القرض بالدولار
يناير ١٩٨٦ / ٥ / ١	
ابتداء من ١٩٨٦ / ٥ / ١	
وحتى ١٩٨٨ / ٥ / ١	
يناير ١٩٨٨ / ١ / ١	
	٨٨٥٠٠٠
	٨٧٥٠٠٠

وفي حالة دفع اي جزء من اجزائه القرض بعملة غير الدولار الاميريكي (انظر الشروط العامة الفقرة (٢) (٤) تمثل الارقام المبينة في العمود اعلاه ما قيمته بالدولار لاغراض السحب.

اقساط الدفوعات المقدمة

حدثت السب المتوية التالية على الاقساط المدفوعة مقدما من اجل القرض حسب الفقرة ٣٠٤ (ب) من الشروط العامة :

القسط	فترة السداد مقدما
% ٢٠.٥	ليس اكثر من ثلاث سنوات قبل تاريخ الاستحقاق .
% ٤١.٠	اكثر من ثلاث سنوات ولكن ليس اكثر من ست سنوات قبل تاريخ الاستحقاق .
% ٧٥.٠	اكثر من ست سنوات ولكن ليس اكثر من احدى عشرة سنة قبل تاريخ الاستحقاق .
% ١٠٠.٢٥	اكثر من احدى عشرة سنة ولكن ليس اكثر من خمس عشرة سنة قبل تاريخ الاستحقاق .
% ١١٠.٦٠	اكثر من خمس عشرة سنة قبل تاريخ الاستحقاق .

الجدول رقم (٤)

المشتريات

أ - المعطيات المالية التنافسية

١ - علما ما ذكر في (القسم ج) فان عقود البضائع والاعمال المدنية يجب ان تعال طبقا لاجراءات المعطيات المتصوص عليها في تعليمات الشراء المؤسسة للامانة الدولية المنشورة من قبل البنك في مارس ١٩٧٧ والتي ستدعى فيما بعد (بالارشادات) وعلى اساس المنافسة الدولية للمنافسات كما هي موضوعة في القسم أ من الارشادات .

٢ - بالنسبة للبضائع والاعمال التي تشتري على اساس المنافسة الدولية وبلاضافة الى المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة (٢-١) من الارشادات على المقرض ان يحضر اعلان وبالتفصيل عن الاعمال والمشتريات وارسالها الى البنك الذي بدوره ينشرها ليعطي الفرصة للمنافسين للاشتراك في هذا المعطاء او الاعمال وذلك قبل ٦٠ يوما من طرح المعطاء او ارسال وثائق التأهيل التي لها علاقة بالشروع وعلى المقرض ان يزود البنك بالمعلومات الضرورية المعدلة سنويا ما دام هناك مشتريات على اساس التنافس العالمي للمعطيات .

٣ - بقدر الامكان لجميع البضائع في صورة رزم معطيات يكلفه كل رزمة ما يساوي ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار او اكثر .

٤ - بقصد التقييم والمقارنة بين العروض الخاصة بالبضائع التي تشتري على اساس المنافسة الدولية :

- ١ - يطلب من المنافسين ان يذكروا في عروضهم سعر المواد المستوردة الى ميناء البلد او سعر المصنع او سعر مكان الاستلام في بلد المصنع للبضائع الاخرى المبينة في المعطاء .
- ٢ - عند تقييم المعطيات يجب ان لاتخاذ بالاعتبار رسوم الجمارك او ضرائب الاستيراد التي لها علاقة بالمستوردة وكذلك ضرائب البيع التي لها علاقة بالشحن او البيع المتعلق بالبضائع المعطاء .
- ٣ - عند تقييم المعطيات يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار كل نفقة الشحن الداخلي والنفقات الطارئة الاخرى عند نقل البضائع الى مواقع استعمالها او تركيبها .

ب - تفصيل المصنوعات المحلية

عند شراء البضائع طبقا للاجراءات الموصوفة في القسم (أ) من هذا الجدول لجميع البضائع المصنوعة في الاردن المحلية طبقا للشروط الآتية :

- ١ - يجب ان يوضح جميع وثائق المناقصات صراحة الاولويات التي ستمنع والمعلومات المطلوبة التي تحدد صفة المناقصة لمل هذه الاولوية والاساليب والخطوات التي ستمنع في تقييم ومقارنة المناقصات .

هكذا من العمل

٢ - بعد تقييم العروض ، تصنف المناقصات الإيجابية في إحدى المجموعات الثلاثة التالية :
١ - المجموعة أ :

عروض البضائع الممنعة في الأردن إذا أثبت المناقص للمقترض والبنك أن السعر سجل قيمة إضافية في المملكة الأردنية الهاشمية على الأقل ٧٠٪ من قيمة هذه البضائع .

٢ - المجموعة ب :

جميع العروض الأخرى المحلية .

٣ - المجموعة ج : عروض توفر أية بضائع أخرى .

٣ - لتقرير العرض الأرخص سعرا من كل مجموعة ، يجب مقارنته بجميع العروض المقيمة ضمن كل مجموعة لها بينها بدون اعتبار رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد الأخرى للبضائع المستوردة ورسوم البيع أو ما سيطلبها للبضائع المحلية وذلك لتحديد أقل العروض في كل مجموعة وأقل العروض المقيمة في كل مجموعة يجب بعد ذلك أن تقارن مع المجموعات الأخرى وإذا نتج عن هذه المقارنة أن عرضا من المجموعة (أ) أو المجموعة (ب) كان أقلها فيجب أن يحال للمطاع .

٤ - إذا نتج من المقارنة حسب الفقرة (٣) إعلان أن أقل العروض كان من المجموعة (ج) فإن جميع العروض في المجموعة (أ) بعد أن يضاف إلى المطاع المقيم سعر استيراد البضائع المتوفرة في مجموعة المطاع (ج) مبدلا بمعدل (ج) وذلك لأغراض المقارنة فقط .

١ - قيمة رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد الأخرى التي من المفروض أن يدفعها مستورد غير معفى لاستيراد البضائع المعروضة ضمن المجموعة (ج) .

٢ - ١٥٪ من سعر العروض C.I.F. لهذه البضائع إذا كانت رسوم الجمارك والضرائب لهذه المواد تصدى ١٥٪ من السعر المقدم . إذا كان عرض المجموعة (أ) لهذه المقارنة هي أقل الأسعار فإنه يجب أن يحال المطاع عليها وإذا لم تكن كذلك فإن أقل العروض من المجموعة (ج) يجب أن تختار .

ج - إجراءات أخرى للمقترحات

بالإضافة إلى التعليمات الواردة في القسم أ - ١ أعلاه فإن عقود البضائع :
١ - التي لا يمكن تجميعها في عقد مجموع قيمته ١٠٠,٠٠٠ دولارا أو أكثر بما في ذلك الضرائب :

٢ - أو البنود التي لها مواصفات فنية غاية في التخصص بحيث يكون طرحها في عطاء أعلى غير عملي .

يمكن للمقترض في هذه الحالة أن يطبق النظام المتبع عليها على أن يكون مقبولا للبنك وقيل إحالة مثل هذه المطاع على المقترض أن يحصل على عروض أسعار لثلاثة على الأقل من الصائمين أو الموردين ، ويشترط أن لا تزيد قيمة هذه المطاع مجتمعة عن مليون وللاشعة ألف دولار بما في ذلك الضرائب .

مراجعة قرارات الحالات من قبل البنك :

١ - مراجعة دعوة المطاع والحالات المقترحة والعقد النهائية .

بالنسبة لجميع عقود المشروع التي مقدارها مائة ألف دولار أو أكثر :
أ - قبل الدفع للمطاع بالإضافة إلى تقديم البنك لإبداء مطالع أنه نعم دعوة المطاع والمواصفات وغير ذلك مع وثائق المطاع بالإضافة إلى وصف طريقة الإعلان التي ستنتج للمناقصات ، فوضعه المقترض بإدخال التعديلات المقترحة على الوثائق والإجراءات التي يطلبها البنك أية تعديلات على وثائق المطاع لإبداء موافقة البنك قبل طرحها للمتمهدين .

ب - مراقبة المنتظمة لجميع أعمال الانشاءات .
و - حفظ السجلات بما في ذلك السجلات المالية لعمليات تنفيذ المشروع وأعداد التقارير المنتظمة للبنك .
ج - الاختيار والإشراف على عيادات المستشارين والمساعدات الفنية بما في ذلك البعثات والخبراء الذين يعملون في هذا المشروع .

ب - بعد أن يتم تسليم العروض ويتم تقييمها ، وقبل اتخاذ القرار النهائي في الاحالة على المقترض أن يعلم البنك عن اسم المتعهد المذوى إحالة المطاع عليه وأن يقدم للبنك تقريراً مفصلاً عن تقييم المطاع المتسلمة والمقارنة بينها ، أو أية معلومات أخرى كالمية قبل تاريخ الاحالة بحددة معقولة يطلبها البنك يتيح للبنك مراجعة تلك الوثائق .

إذا كانت الاحالة تخالف الارشادات (أو هذا الجدول) فيقوم البنك بإعلام المقترض فوراً عن الأسباب الداعية لهذا القرار .

ج - نصوص وشروط العقد يجب أن لا تختلف أساساً عن دعوة المناقصة والتأهيل المتوافقة للبنك .
د - يتم البنك نسختين موقعتين من العقد مباشرة وقبل التقدم إلى البنك بالطلب الأول للسحب من القرض وفقاً لهذا العقد .

٢ - بالنسبة لكل عقد يراد تحويله من القرض وغير خاضع لأحكام الفقرة السابقة فإن على المقترض أن يقدم للبنك فوراً بعد تنفيذه وقبل تقديم أي طلب للبنك بسحب أي مبلغ من القرض متعلق بعقد كهذا نسختين موقعتين من العقد مع تحليل للمناقصات المقدمة والتوصيات لاحالة المطاع أو أية معلومات أخرى يطلبها البنك وسيقوم البنك بإعلام القرض للمقترض إذا وجد أن إحالة المطاع تخالف الارشادات (أو هذا البريفلج) وسيسبب البنك الأسباب الداعية لقراره هذا .

٣ - قبل الموافقة على اجراء أي تعديل على مواد العقد أو إلغاء بعض الشروط والنصوص المتعلقة به والموافقة على تحديد مدة تنفيذه أو إصدار أو تغيير فيه (باستثناء الحالات الطارئة) بحيث يؤدي ذلك إلى زيادته بنسبة ٣٠٪ من السعر الأصلي فإن على المقترض أن يعلم البنك بالتعديلات والإلغاءات والتعديلات وأمر التغيير المقترحة والأسباب الداعية لذلك .

وإذا قرر البنك أن الاقتراح يخالف لشروط الاتفاقية فيقوم البنك بإعلام المقترض فوراً وبين الأسباب التي دعت إلى اتخاذ ذلك القرار .

الجدول (٥)

وحدة المشاريع

١ - يتكون جهازا وحدة المشاريع من جميع الأرقام وعلى أساس التفرغ تمام بالإضافة إلى المدير والمساعد رئيس المختصين ومهندسين الفنيين وغيرهم مشترطين وحسب ما وجدته من الموظفين .

٢ - يكون لوحدة المشاريع السلطات الضرورية لتنفيذ المشروع والتي تشمل :

أ - التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية لأغراض تنفيذ المشروع .

ب - اختيار وأعطاء التعليمات النهائية والتنسيق والإشراف على المهندسين المستشارين والمتمهدين .

ج - المراقبة على تصاميم الأعمال الانشائية للمعاملة التعليمية المعمولة في المشروع .

د - إدارة تعهدات الاعمال الانشائية واللائحة والمعدات والكتب بما في ذلك إعداد وثائق المناقصات وتحليل المطاع وتقديم التوصيات فيما يتعلق بإحالة المطاع .

هـ - المراقبة المنتظمة لجميع أعمال الانشاءات .

و - حفظ السجلات بما في ذلك السجلات المالية لعمليات تنفيذ المشروع وأعداد التقارير المنتظمة للبنك .

ز - الاختيار والإشراف على عيادات المستشارين والمساعدات الفنية بما في ذلك البعثات والخبراء الذين يعملون في هذا المشروع .

هكذا من الأشغال

٣ - أن مسؤوليات المدير ومساعد المدير ورئيس المهندسين وخير المشترتين والمحاسبين ستكون كما يلي :

أ - مدير المشروع :

- ١ - يكون مدير المشروع مسؤولاً بمساعدة للساعد عن إدارة جميع نواحي تنفيذ المشروع ويكون مسؤولاً مباشرة أمام وزارة التربية والتعليم ويكون من ضمن مسؤولياته ما يلي :
- ٢ - إدارة الاتفاقيات مع المهندسين المستشارين في نطاق الأعمال الموكولة اليهم .
- ٣ - اتخاذ الترتيبات الضرورية لاصدار التعليمات النهائية للمهندسين المستشارين وغيرهم من المهندسين المعيارين ومهندسي الدوائر الحكومية للمقترض .
- ٤ - المراجعة والمواظفة او اتخاذ الاجراءات للمراجعة من قبل السلطات المختصة بجميع التقارير والخطط والمواصفات وغير ذلك من الوثائق التي لها علاقة بالمشروع .
- ٥ - اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية للدعوة للمناقشة واحالة المعطيات التي لها علاقة بالمشروع .
- ٦ - التنسيق والتعامل بين جميع نشاطات المشروع مع الوزارات ذات العلاقة والسلطات والدوائر ومع البنك .
- ٧ - تنظيم وإدارة برنامج المساعدة الفنية المشمول في المشروع بالتشاور مع السلطات المختصة .
- ٨ - اختيار وتنظيم هيئة الموظفين لوحدة المشاريع والإشراف والتوجيه بالنسبة لانجازاتهم لمهامهم .
- ٩ - اعداد تقارير ربيعية تقدم للمقترض وللبنك .

ب - رئيس المهندسين

بالتوجيه العام من مدير المشروع وبالتنسيق مع المهندسين المستشارين وبمساعدة المهندسين فإن من ضمن مسؤوليات رئيس المهندسين ما يلي :

- ١ - تجميع المعلومات المتعلقة بالموقع واحوال تلك الموقع الخاصة بمعاهد المشروع .
- ٢ - اعداد جداول الانشاء والتأثيث وتحضير المعدات لمعاد المشروع .
- ٣ - تحضير التعليمات المعمارية والتوفيق بين المواصفات التربوية والاسعار الواقعية والتصميم الوظيفي .
- ٤ - العمل كمستشار فني ومعماري للمهندسين المستشارين لتأكد من ان التعليمات قد فهمت تماماً وان المشروع يسير حسب التعليمات .
- ٥ - التدقيق على الخطط المعمارية وذلك لتأكد من ان المساحات المقررة والمواصفات التربوية قد لسرت بالشكل الصحيح وذلك لتجنب (قدر الامكان) التغييرات خلال الانشاء ويسعد ان تكون المعطيات قد اُجِلت ووفق عليها .
- ٦ - التأكد من ان عمل المهندسين المستشارين والمهندسين مطابق لمستوى الاداء المنصوص عليها في وثائق العقد .
- ٧ - اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتأكد من ان الالآت مصمم ومصنوع حسب المواصفات .
- ٨ - التأكد من الالآت ومواد البناء قد اُمنت في الوقت المحدد واصبحت متوافرة للاستعمال حسب الجدول الزمني .
- ٩ - تدقيق واعداد ، وبالسرعة الممكنة جميع شهادات الدفع من المهندسين المقدمة بواسطة المهندسين المتقنين .
- ١٠ - الاشراف على الاعمال الانشائية وتقديمها .

ج - المحاسبون

يكون محاسبو المشروع مسؤولين مباشرة أمام مدير المشروع فيما يتعلق بتنظيم عمليات المحاسبة والنواحي الفنية والاجرائية لمراقبة جميع النواحي التي لها علاقة بتنفيذ المشروع بموجب اتفاقية القرض :

ويكون من ضمن مسؤولياتهم ما يلي :

- ١ - التأكد من وجود التخصيصات في الحسابات ذات العلاقة وقت الحاجة لمواجهة الدفعات الممولة من القرض .
- ٢ - القيام بالإشراف الشامل وضبط وتدقيق أي حساب خاص يفتح في البنك للمشروع .
- ٣ - اتخاذ الاجراءات القروية المنصوص عليها في اتفاقية القرض بهدف الاسراع لدفع مقادير القرض بما في ذلك اعداد طلبات السحب .
- ٤ - التأكد من ان هنالك حساباً مفصلاً بالنسبة لكل عقد يتلقى بتأمين سلع وخدمات المشروع .
- ٥ - اعداد تقارير دورية تقييمية مالية كما هو مطلوب في اتفاقية القرض .
- ٦ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لفتح الاعتمادات .
- ٧ - التوقيع على الشيكات وتصديقها .

د - خبراء المشترتين :

تحت الاشراف العام لمدير المشروع ، فإن من مهام خبراء المشترتين ما يلي :

- ١ - تأمين جميع الالآت والمعدات والكب والالآت والمواد اللازمة لمعاد المشروع .
- ٢ - ترويج وعمل قوائم لجميع السلع المطلوبة للمشروع بحيث تظهر المواصفات والكلفة التقديرية للوحدة والكلفة الكلية لكل بند .
- ٣ - واتخاذ الترتيبات لعمل الفهرسة والترميز والترقيم لكل بند بقصد التعرف على كل معهد من معاهد المشروع وللمساحات المطلوبة لها .
- ٤ - وضع السلع في مجموعات يمكن تأمينها بكميات كبيرة ، وذلك بما يتناسب والطرق الفنية والصحية لتأمين التجهيزات .
- ٥ - اعداد مسودات الوثائق المتعارف عليها للدعوة للمناقشة وتنفيذ عملية المناقصات بموجب الفقرة ١٣ من اتفاقية القرض .
- ٦ - تقييم المناقصات المقدمة لجميع السلع .
- ٧ - تدقيق البضائع لتأكد من ان الكميات المطلوبة مطابقة للمواصفات .
- ٨ - عمل الترتيبات اللازمة للمحافظة على السلع وتسليمها لمواقعها المختصة بموجب جدول زمني موضوع .

نحسب لخدمتكم من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٤/١١

فصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٢

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع

بين المملكة الأردنية الهاشمية

والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٢) ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة وثالثة بالنسبة لجميع الجهات المتوعدة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٨٢/٤/١١

الحسين بن طلال

وزير الدفاع والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السيلحة والابل	المالية	الاعمال	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سلام مساعدته	عدنان ابو عوده	مضر بدحوان
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير
جسار ابراهيم	وزير الصحة بالوكالة	الديكتور محمد عويالدين	العدل
وزير	وزير الداخلية	مروان دودين	احمد عبدالكريم الطراونة
النوامين	وزير الخارجية	وزير	وزير الاوقاف والشؤون والمعتقدات الاسلامية
ابراهيم ايوب	سليمان عسار	مروان القاسم	كامل الشريف
وزيرة	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
التنمية الاجتماعية	التربية والتعليم	رئاسة الوزراء	الهندس علي السخيتات
اتنصم المظني	الديكتور سعيد التل	حكمت السكاك	الهندس علي السخيتات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاشغال العامة	وزير	وزير
حسن الحويضي	الهندس عوني المصري	الصناعة والتجارة	المعمل
		وليد عصفور	الديكتور جواد العناني

اتفاقية قرض

بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥ بين المملكة الأردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقترض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق) .

وبما ان المقترض قد حصل من البنك الدولي للانشاء والتعمير على قرض يبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي للاسهام في تمويل المشروع (ويسمى هذا القرض فيما يلي قرض البنك الدولي) بموجب اتفاقية قرض تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٨١ .

وبما ان قرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول النامية الاخرى ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها .

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض .

وبما ان الصندوق قد وافق . لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والافاضع المبينة بهذه الاتفاقية .

لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

المادة الاولى

القرض ، الفائدة والتكاليف

الاخرى ، السداد ، مكان السداد

١ - يوافق الصندوق على ان يعطي المقترض وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضاً يوازي ستة ملايين دينار كويتي (٦.٠٠٠.٠٠٠ د. ك) .

٢ - يلتزم المقترض بان يدفع للصندوق فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونص المائة (٣.٢٥ ٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - يضاف الى الفائدة نصف المائة (٥٠ ٪) سنوياً من المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .

٤ - في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض تطبيقاً لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المئة (٥٠ ٪) سنوياً للصندوق عن اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر منه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٥ - تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان المبلغ ٣.٦٠ يوماً مخبئة الى ١٢ شهراً كل منها ٢٠ يوماً وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٦ - يلتزم المقترض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .

٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المبكورة سابقاً كل ستة اشهر في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر من كل سنة .

٨ - يحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق اخطاراً سابقاً بخسرة واربعين يوماً على الاقل ، ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق : (ا) اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او

(ب) اصل اي مسط كامل من اصل السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر اصل السداد .

٩ - اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المتبقية المذكور ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن الاخرى التي يحددها الصندوق ، في حدود الميعود .

هكذا من الأشهر

المادة الثانية العملة

- ١ - يتم حساب جميع العمليات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدينار الكويتية وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة الدفع والوفاء بالدينار الكويتي .
- ٢ - يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لتصوص الاتفاقية ، أو التي يكون قد دفع بها لعملائه تلك البضائع .
- ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازياً لمقدار الدينار الكويتية التي لزمه للحصول على العملة الأجنبية .
- ٣ - وعند سداد القرض ، أو الفوائد ، أو التكاليف الأخرى ، يجوز أن يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض - وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدينار الكويتية اللازمة للسداد ، بخلاف دفع المقترض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدينار ، بعملة أو عملات أجنبية يتقبلها الصندوق من وقت لآخر .
- ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق عملاً الدينار الكويتية ، ويحدد ما يتسليمه منها .
- ٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، سيقيم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتحويل المشروع وفقاً لتصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على أول نوفمبر ١٩٨١ ، أو لتحويل بضائع اشترى بمبلغ المقترض ، إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك .
- ٢ - يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، أن يقوم الصندوق بإصدار تمديد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع المقترض أو لشخص ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التمديد سارياً حتى إذا بقي القرض أو أوقف حق المقترض في السحب .
- ٣ - عندما يرغب المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تمديداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفترة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يمتنع الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والافتراضات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول .
- وطالبات السحب والمستندات اللازمة التي يسرد التمس عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب أن تقدم مباشرة عقب انقضاء المبالغ الغدقة عنها على الفور إلا إذا اتفق المقترض والصندوق على خلاف ذلك .
- ٤ - على المقترض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول . سواء قبل أن يقوم الصندوق بسحب المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .
- ٥ - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مسبوقة من حيث المضمون والشكل لطلبات أن القرض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي تستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة لتصوصها عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦ - يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتحويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتحويل المشروع المزمع بالحصول (٢) من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد تلك المبالغ والطرق والإجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقترض والصندوق قابلاً للتعديل باتفاق لاحق بينهما .

- ٧ - يلتزم المقترض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط . وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً .
- ٨ - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، سواء إلى القرض أو لآفته وأمره .
- ٩ - ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٥ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق .

المادة الرابعة أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - (أ) يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل قيام سلطة الكهرباء الأردنية (وتسمى فيما يلي السلطة) بتنفيذ الجزء الأول من المشروع وقبول شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة (وتسمى فيما يلي الشركة) بتنفيذ الجزء الثاني من المشروع ، على أن تقوم كل منهما بتنفيذ ما يخصها بالتمانية والكفاءة اللازمين وطبقاً للأسس الهندسية والإدارية والمالية السليمة والمبعدة في إدارة الخدمات العامة .
- (ب) يتعهد المقترض بأن يقوم - بالتشاور مع كل الجهات المعنية بشؤون الطاقة في الأردن - بتنفيذ الجزء الثالث من المشروع بالتمانية والكفاءة اللازمين وطبقاً للأسس الإدارية والمالية السليمة وبأن يتخذ من الإجراءات والتدابير ما يكفل تحقيق هذا الغرض .
- ٢ - (أ) يتعهد المقترض بأن يقوم بإعادة اقتراض حصة القرض إلى السلطة بموجب اتفاقية قرض فرعي يحدد بينهما ، وذلك بمقدار سنوية بواقع ستة بالمائة (٦٪) ويحدد يتم السداد طبقاً لجدول سداد القرض الأصلي الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية وبالشروط والأوضاع الأخرى التي تكون مقبولة لدى الصندوق في جميع الأوقات .
- (ب) دون حد من عمومية حكم البند السابق يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة بإيداع حصة الفرق بين الفائدة المستحقة على القرض الفرعي وبين الفائدة المستحقة على القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية بمسافاً إليها رسم خذمة هذا القرض في حساب توفير خاص بمائدة لدى مؤسسة الأراضي الزراعية في الأردن ، على أن تستخدم هذه الحصة وفوائدها المراكمة في أغراض التنمية الاقتصادية بالبلدية الأردنية الهاشمية حسبما يتفق عليه بين المقترض والصندوق ، وعلى أن تقوم مؤسسة الأراضي الزراعية بتزويد الصندوق بكتاب سنوي للخصم المذكور في نهاية كل سنة مالية .
- (ج) يقوم المقترض بممارسة الحقوق المقررة له في اتفاقية القرض الفرعي على النحو الذي يكفل حماية مصالح المقترض والصندوق وتحقيق أغراض القرض . ولا يجوز لأي من المقترض أو السلطة القيام بحالة أو تعديل أو إلغاء أو استعانة لاتفاقية القرض الفرعي أو أي نص من نصوصها ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .
- ٣ - يتعهد المقترض بأن يتخذ أو يعمل على اتخاذ كل ما هو لازم لتبكين كل من السلطة والشركة من تنفيذ ما يخصها من المشروع ، وبأن لا يقوم أو يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه ينع أو إعاقة تنفيذ المشروع أو تشغيله أو تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .
- ٤ - (أ) يتعهد المقترض بأن يقوم بتوفير كبل المبالغ اللازمة لتنفيذ الجزء الثالث من المشروع .
- (ب) يتعهد المقترض ، بالإضافة إلى القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية وإلى قرض البنك الدولي ، بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل ترويض كل من السلطة والشركة ، حالاً تدعو الحاجة ، بكل المبالغ الأخرى اللازمة لتنفيذ الجزء الذي يخصها من المشروع ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يوافق عليها الصندوق . وفي حالة ما إذا علمت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتحويل حذين الجزأين لا تكفي لمواجهة التفتتات المتوقعة لتنفيذها ، يلتزم المقترض بأن يقوم فوراً بتخاذ الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك التفتتات .
- (ج) دون إخلال بحكم البند (ب) من هذه الفقرة ، يتعهد المقترض بأن يتخذ من التدابير ما يكفل قيام سلطة وادي الأردن ووزارة التخطيط ومؤسساته للتمانية بسداد كامل مساهمتها مباشرة إلى السلطة لتنفيذ الأعمال التي تضمنها الجزء الأول من المشروع .
- ٥ - يتعهد المقترض بأن يتم تنفيذ المشروع طبقاً لجدول الرسوم (١٩٨١ إلى ١٩٨٤) دون أي تأخير أو إنداد ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .

هكذا من الأعمال

٦ - (١) يتعهد المقترض بأن يتم الاستمارة في تنفيذ كل اجزاء المشروع بخبرة خبراء استشاريين مختارين مقبولين لدى الصندوق ، على أن يوافق الصندوق على تحديد مهامهم وإبرام العقود معهم وشروط وأوضاع استخدامها .

(ب) دون حد من عمومية حكم البند (١) من هذه الفقرة :

١ - يتعهد المقترض ، في سبيل تنفيذ الجزء الثالث من المشروع ، بأن يقوم باستخدام خبراء استشاريين مختارين في حقل الطاقة في موعد انصاه ٣٠ يونيو ١٩٨٢ أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه بين المقترض وبين الصندوق ، على أن تتم ادخالة الفرصة للصندوق للاشتراك في مناقشة محتويات مسودة تقرير هؤلاء الخبراء . ويتعهد المقترض كذلك بأن يقدم للصندوق في موعد لا يجاوز ٢٠ يونيو ١٩٨٢ ، أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه بين المقترض وبين الصندوق ، جدولاً زمنياً مقبولاً لدى الصندوق للخطوات التي سيتم اتخاذها لتنفيذ أية توصيات مناسبة يتقدم بها أولئك الخبراء .

٢ - يتعهد المقترض بأن يتخذ من التدابير ما يكفل قيام الشركة ، في سبيل تحسين هيكلها التنظيمي ونظمها الإدارية ، باستخدام خبراء استشاريين مختارين في موعد لا يجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٨١ أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق ، على أن تتم إتاحة الفرصة للصندوق لإبداء الرأي في محتويات مسودة التقرير الذي يتقدم به هؤلاء الخبراء .

٣ - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، يتعهد المقترض باتخاذ ما يكفل قيام السلسلة والشركة بإتباع إجراءات المناسبة العالمية المرفوعة فيما يخصها من عمليات تنفيذ المشروع ، وإتمام السلطة بالحصول على موافقة الصندوق السريعة على ارساء عقود تنفيذ المشروع وعلى أحكام هذه العقود وشروطها .

٤ - يتعهد المقترض باتخاذ كسب الخطوات والإجراءات اللازمة لتكثيف السلطة والشركة من الحصول ، حالاً وحسبما تقتضيه الحاجة ، على الأراضي والحقوق المتعلقة بالأراضي التي يطلبها تنفيذ المشروع وتنشيطه ، على أن تقوم بتزويد الصندوق فور القيام بذلك باللائحة الكافية على أن تلك الأراضي والحقوق قد تم توفيرها لأغراض المشروع .

٥ - يتعهد المقترض باتخاذ الترتيبات الكافية لإتمام السلطة والشركة ، كل فيما يخصها ، بتنظيم جميع الدراسات والتصنيفات والمواصفات ومأميد التنفيذ الخاصة بالمشروع إلى الصندوق وذلك بمجرد إعدادها ، وبموافقة الصندوق أولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل ، وككل ذلك على النحو المفصل الذي يطلبه الصندوق من حين لآخر .

٦ - يتعهد المقترض بأن يقدم للصندوق ، لإبداء الرأي ، خطة تقوية تخطيط وإدارة قطاع الطاقة في الأردن وتحسين التنسيق بين كل الجهات المعنية في هذا القطاع ، وذلك في موعد لا يجاوز ٣٠ يونيو ١٩٨٢ أو أي تاريخ لاحق قد يتفق عليه بين المقترض والصندوق .

٧ - يتعهد المقترض باتخاذ ما يكفل قيام السلطة في موعد انصاه ٣١ ديسمبر ١٩٨١ أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق ، بالبدء في تنفيذ برنامج لتدريب العاملين فيها يكون مرضياً للصندوق من حيث محتواها وجدولها الزمني .

٨ - يتعهد المقترض باتخاذ كل ما يكفل حصوله على أي من السلطة أو الشركة ببيع أو إيجار أو نقل أو تصرف في أي من ممتلكاتها ووجوداتها اللازمة لتسيير الكفاءات لأعمالها ، وذلك ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .

٩ - يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل : -

(١) قيام السلطة بإسك سجلات معلوماتية عن تأسيسها وتكوينها التي تم تحويلها من المقترض وبين استخدامها في تنفيذ المشروع وتزويد المقترض (بما في ذلك تكاليفه) ، وتوضيح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها من عمليات السلطة ومركزها المالي ، و (ب) تكثيف مخدومي الصندوق المتضمنين من الإطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته والضغط المؤثر من المقترض وجلب السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، مع تهيئة جميع التسهيلات المطلوبة لتزويد المقترض بالبيانات المتعلقة بالمشروع ، و (ج) تزويد الصندوق بكل ما يطلبه في حدود المعلومات ومعلومات وبيانات متعلقة بالمشروع وبالقرض

القرض أو بالضغط أو بالمشروع أو بالعمليات التي من السلطة والشركة ومركزها المالي ، ويوجب خاص يتعهد المقترض بأن تقوم كل من السلطة والشركة بتقديم تقرير تامل للصندوق ، كل ثلاثة أشهر أمثلاً ، من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع ، يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة وسدى متعلقة ذلك ببرنامج العمل المقرر .

١٠ - يتعهد المقترض بأن يحدد من المبررات ما يكفل قيام السلطة والشركة عقب إنجاز المشروع كل منهما فيما يخصها ، بتقديم تقرير شامل شامل السي الصندوق ، يحدد نطاقه وتصميانه بالتشاور المسبق بين الصندوق وبين السلطة والشركة ، عن تنفيذ المشروع ويحدد تكلفته الإجمالية والتأثيرات الحقيقية أو التي ستحدث منه ومدى الوفاء بالتزامات المتعلقة بتنفيذ المشروع ومدى تحقق أهداف المشروع ، على أن يتم تقديم هذا التقرير في موعد انصاه ستة أشهر من تاريخ انصاه حق السحب من ترخيص الصندوق بالنسبة للسلطة وللشركة ، على أن يتم تقديمه في موعد انصاه ستة أشهر من تاريخ انصاه الدولي بالنسبة للشركة ، أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق .

١١ - يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل قيام السلطة والشركة ، كل منهما فيما يخصها ، بإدارة المشروع وصيانته ، وكذا بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعمل أكبر فائدة ويحصد أكبر نفع ، وذلك طبقاً للأسس الهندسية والمالية والإدارية السليمة والمتبعة في إدارة الخدمات العامة .

١٢ - يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل أن تعمل السلطة والشركة في جميع الأوقات طبقاً لائحة وقواعد مقبولة لدى الصندوق شكلاً وموضوعاً ، وبأن يكون لها من الصلاحيات والإدارة ما يؤهلها لتنفيذ المشروع وإدارته بالعناية والكفاءة اللازمين .

١٣ - يتعهد المقترض باضطرار الصندوق مسبقاً ، في ظل روح التعاون المشترك السائد بين الطرفين ، بأي إجراء يقترح تغيير أو تعديل قانون الكهرباء أو اتفاقية الإيجار الممنوح للشركة أو نظامها الداخلي على نحو يؤثر في طبيعة أو تكوين أو حقوق ومسؤوليات السلطة أو الشركة أو في قدرة أي منها على تحقيق أغراض المشروع ، وذلك مع إتاحة الفرصة الكافية لتبادل الرأي مع الصندوق في شأن مثل هذا الإجراء قبل إنفاذه .

١٤ - يتعهد المقترض بأن يتخذ من التدابير ما يكفل قيام السلطة : -

(١) بالتأمين على جميع البضائع المملوكة من القرض ضد المخاطر المتعلقة بشراؤها ونقلها وتصليتها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم وعلى أن يكون التأمين واجباً دفعه في حالة وقوعها بموجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملية أخرى قابلة للتحويل الحر .

(ب) بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع لدى شركات تأمين معتمدة ، وبالبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .

١٥ - سيتعاون المقترض والصندوق تعاوناً كاملاً في كل تحقيق المراجعات القرض ، ولهذه الغاية سيوزع كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المأمول والمصلحة بالخالصة العمل للقرض . وسيقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مكاتبهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام .

١٦ - يتعهد المقترض بأن يقوم بالضغط فوراً بأي عامل من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل نتيجة لموسسة من التعديل الخالي) ، أو ينطوي على تعريض ذلك .

١٧ - يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل قيام كل من السلطة والشركة : -

(١) بتحقيق حساباتها وبياناتها المالية التي تشمل ميزانيتها العمومية وحسابات الإيرادات والمصروفات والبيانات الأخرى المرتبطة بمسؤولياتها لاسول التدقيق السليم من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق .

(ب) بتزويد الصندوق في موعد انصاه أربعة أشهر من نهاية كل سنة مالية بنسخ مصدقة من قوائم الحسابات لتلك الحسابات والبيانات المالية .

١٨ - (١) ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة والشركة باتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة التي يتفق عليها أولاً من تاريخها الذاتية : -

١ - كل الأعمال والعمليات التي تتعلق كسبها أولاً من تاريخها الذاتية : -

ويستأنف بالحكم التقدم عن الحكم الوارد أصلاً في الفقرة (١/١٦) من المادة الرابعة من اتفاقية القرض المتعلقة بمشروع كهرباء الصين الحرارية وشبكة النقل (المرحلة الثالثة) الموقعة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤ بين القرض وبين الصندوق .

(ب) ولا يفرض هذا النص : -

(١) معنى عبارة «الموارد الذاتية» للقرضين :

١ - إجمالي الإيرادات من كل عمليات الكهرباء ومساهمات المشتركين النقدية وصلى النقل من غير عمليات التشغيل وأي تعديلات نقدية بخلاف الموارد الخارجية لتحويل المصروفات الرأسمالية .

ب - إجمالي كل مصروفات التشغيل بما في ذلك الصيانة والإدارة (ولكن بخضمت مقابل استهلاك وإي مصروفات تشغيلية غير نقدية) والفوائد وسداد أصل القروض .

(٢) تعني عبارة «المصروفات الرأسمالية» كل المصروفات التي انتفتت على الاصول الثابتة والرأسمالية بما في ذلك الفوائد المالية المتبقية .

(ج) يتمدد القرض اعتباراً من ذلك السن المالية المنتهية في ١٩٨١/١٢/٣١ بأن يقوم ، قبل نهاية كل سنة مالية بثلاثة أشهر على الأقل ، بالتداول مع السلطة والشركة حول الإجراءات والتدابير اللازمة لكل منهما لتطبيق حكم البند (١) من هذه الفقرة بالنسبة للسنة المالية التالية ، على أن يتم التشاور مع الصندوق بشأن هذه الإجراءات والتدابير قبل ابتداء السنة المالية التالية .

٢١ - يلتزم القرض بإتخاذ التدابير الكفيلة بأن لا تدخل السلطة أو الشركة في التزام بأي دين ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، إذا كان سيقرب على الدين أن يقل الدخل المتوقع تحقيقه من عمليات أي منهما في أي سنة مالية من ١٥٠٪ من مجموع الأموال المطلوبة لتغطية الدين في تلك السنة .

ولا يفرض هذا النص : يمتد بعبارة دين أي دين أو جزء من دين يزيد أجله على سنة واحدة . ويقتصد بعبارة مجموع الأموال المطلوبة لتغطية الدين بمجموع المبالغ اللازمة لمواجهة استهلاك السداد المستحقة والفوائد والتكاليف الأخرى المستحقة ، وذلك بالنسبة للقروض التي يزيد أجلها على سنة واحدة ، وأي مبالغ مستحقة للدفع لأي حساب مخصص لاستهلاك القروض .

٢٢ - يقرر القرض والصندوق أن في بينهما أن لا يقع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق ، من طريق إنشاء ضمان معني على أموال الحكومة .
وتحققاً لذلك ، فإن القرض يلتزم ويضمنه على أموال الحكومة .
أموال الحكومة لكافة سداد قرض خارجي يمتد ذلك الضمان المعني بقطاعات وبنفس المقدار وبذات درجة الأولوية ، كحالة سداد أصل قرضين للصندوق مع الفوائد والتكاليف الأخرى ، ويعتبر القرض عند إنشاء ذلك الضمان المعني بوضع ضمان صريح بهذا المعنى . على أن أحكام هذه الفقرة لا تطبق على الأموال الأتية : -

(١) الأحوال إنشاء ضمانات معنية على الأموال وقت شرائها لكافة سداد الدين الشراء .
(ب) أموال رخيص ، ضمانات معنية على السلع التجارية لكافة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي للقرضين بقرض أن يتم سدادها من حصة بيع تلك السلع التجارية .

لجأ لأحوال الضمانات المعنية التي تليها من الإجراءات الإدارية العادية لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي للقرضين .

ويشمل اصطلاح أموال الحكومة ، المتمثلة في هذه المادة ، أموال الحكومة المركزية وأموال الحكومة أو الأقسام السياسية والاقتصادية التابعة لها وأموال الجهات والهيئات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو الأقسام السياسية والاقتصادية والإدارية التابعة لها بما في ذلك البنك المركزي أو أي مؤسسة مصرية تقوم بإصدار البنك المركزي ، ويشمل اصطلاح ضمان معني أي رهن أو ضمان أو مبيع أو امتياز أو استئجار أو أي نوع كان .

٢٣ - يلتزم القرض بأن يسدد له من الفوائد والنوائد والتكاليف بالكامل دون أي خصم وسع الإعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مقرونة بموجب قوانين القرض أو مطبقة في أراضيها سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢٤ - تعني هذه الإفادة ، وبذلك المبدئ عليها وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مقرونة بموجب قوانين القرض أو مطبقة في أراضيها سواء في الحاضر أو في المستقبل ، وسيقوم القرض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض عليها .

٢٥ - يعني سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى من جميع نفود النقد المقرونة بموجب قوانين القرض أو المطبقة في أراضيها سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢٦ - جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بالنسبة لراتية المليون مستندات وتحتفظها .

٢٧ - تعني جميع موجودات الصندوق ودخله من التليم والمصادرة والحجز .

المادة الخامسة

إلغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق بذلك . على أنه لا يجوز للقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر منه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - إذا قام سبب من الأسباب الآتية ، وأسقطتاً ، يحق للصندوق بموجب إخطار إلى القرض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض :

(أ) عدم قيام القرض بالوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين القرض والصندوق .

(ب) عدم قيام القرض كلياً أو جزئياً بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام الصندوق بإخطار القرض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين القرض والصندوق بسبب تقصير القرض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

(د) قيام ظروف استثنائية تجعل من استمرار العمل في اليوم القرض بتفويض الزائفة في هذه الاتفاقية ، أو أن تقوم السلطة بتنفيذ التزاماتها في اتفاقية القرض الفرعي .

(هـ) إيفاء أو إلغاء حق القرض في السحب من قرض البنك الدولي ، وعدم تمكن القرض في خلال فترة معقولة من استعادة ذلك الحق أو من توفير تمويل بديل بشروط يوافق عليها الصندوق ، أو تعليق أو إيقاف أو إلغاء قانون الكهرباء لعام ١٩٧٦ الذي ينظم السلطة ، أو اتفاق الائتلاف المبرم مع الشركة أو نظامها الداخلي ، على نحو يمس جوهرها بدرجة أي من السلطة والشركة على تنفيذ ما يخصها من المشروع أو على الوفاء بالتزامات المنطقة بهذا التنفيذ .

وتكون لتعليق أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل فضاء هذه الاتفاقية ، من الآخر ، ما يليه بعد فضاءها .

ويظل حق القرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفاً ، كلياً أو جزئياً ، حسب الأحوال ، إلى أن يقدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقدم الصندوق بإخطار القرض بأداة حتمية في السحب ، على أنه في حالة توجيه الصندوق إلى القرض بثل هذا الإخطار ، يعود للقرض جعل السحب محدوداً بالوقت ويجوز بالضرورة البنية في الإخطار ، كما أن توجيه الصندوق لثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ، ولا يخل بالجزاءات ، المقررة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من أسباب الإيقاف .

٣ - في حالة ما إذا قام سبب من أسباب توجيه القرض بإخطار إلى القرض ، أو في حالة قيام واستمراره فضاء لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى القرض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ / (ب) أو (ج) أو (د) أو (هـ) ، من المادة الخامسة واستمراره فضاء لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى القرض ، يحق

هكذا من الأصول

للسندوق حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائما ، ووفقا لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الأداء فوراً . وبناء على ذلك ، يصبح أصل القرض مستحقا وواجب الأداء فوراً بصرف النظر عن أي نمس آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤ - إذا ظل حق القرض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٩) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للسندوق أن يخطب القرض بانهاء حقه في سحب المبلغ الباقى بغير سحب ، ويوجبه هذا الاخطار يعتبر القرض ملغى .

٥ - أي إلغاء للقرض من جانب السندوق أو إيقاف لحق القرض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادرة منها من الصندوق تعمد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعمد نسا مريحا بخلاف ذلك .

٦ - يستطاع المبلغ الملقى من القرض من استساق السداد استقطاما نسبيا ، بنسبة الاستساق الى بعضها .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من إلغاء القرض أو إيقاف السحب .

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية

أثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التكميم

١ - حقوق والزامات كل من المصنفين وقبول القرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية ، تكون صحيحة وناذرة طبقا لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية ، ولا يحل أي من الطرفين أن يحتج أو يتنكس في أي مناسبة من المنااسبات ، بأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صحيح أو غير نالذ ، استنادا إلى أي سبب كان .

٢ - عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوق طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تخفزه في هذا أو ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة من سلطاته بمقتضاها ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزء الذي لم يستعمل أو يتسك به أو حصل التفرغ في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين ، بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية ٢ - يسمى الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مطالبة ، بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتساق بينهما .

عندما لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين ، عرض النزاع للتوفيق على لجنة من ثلاثة ، يمين كل طرف مضموا من أعضائها ، ويعين رئيسها الأمين العام للجامعة العربية بناء على طلب أي من الطرفين ، وعلى اللجنة أن تنتهي من أعمالها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها .

عندما لم تتوصل اللجنة إلى التوفيق ، يمتنع الطرفين في المادة المتبعة أو إذا كان قد جعز تشكيلها أصلا لاشتغال أحد الطرفين من تعيين العضو الذي يمثله بها ، عرض الخلاف على التكميم حسب ما هو مبين في البقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التكميم من ثلاثة ممكنين ، يمين القرض أحدهم ويمين الصندوق الحكم الثالثي وتعين الحكم الثالث المرجح بإقتال الطرفين ، وفي حالة استعانة محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل يمين محكم بدله بنقش الطريقة التي من بها الحكم الأصلي ويكون للخلاف جميع سلطات الحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدا إجراءات التكميم بأعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر بشأنه على بيان واضح بتطبيق الخلاف أو الإدعاء المراد عرضه على التكميم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم الحكم المعلن من قبل طالب التكميم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الإعلان أن يفعل طالب التكميم باسم الحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل فيه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التكميم .

إذا لم ينفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوما من بدء إجراءات التكميم جاز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجح .

تتمتع هيئة التكميم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح . ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التكميم قواعد إجراءاتها لتتبع فرصة عادلة لسماع أقوال كل من الطرفين ، وتتصل - حضوريا أو غيابيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات . ويجب أن يصدر قرارها كتابية وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون قرار هيئة التكميم الصادر وفقا لأحكام هذه المادة نهائيا ، ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدار انصاف أو مكافآت المحكمين وغيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتكميم . فإذا لم ينفق الطرفان على مقدار تلك الانصاف أو المكافآت قبل انعقاد هيئة التكميم ، قامت الهيئة بتحديد مقدار المفعول لها مراعية في ذلك كافة الظروف ويتصل كل من الطرفين بمصروفاته الخاصة التي تنفقها في التكميم بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التكميم بالتساوي بين الطرفين . وقبت هيئة التكميم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التكميم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقررة ودولة الكويز ومبادئ العدالة .

٥ - الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين ، أو مطالبة من أحدهما يجب أي إجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات أو البت في المطالبات .

٦ - إعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة . ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الإعلان بأي طريقة أخرى .

المادة السابعة

أحكام متفرقة

١ - كل طلب أو اخطار يوجه أحد الطرفين إلى الآخر بناء على هذه الاتفاقية ، أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابية . وفيها عندما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثانية يعتبر الطلب قد تقدم والاطار قد تم قانونا بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق إلى الطرف الموجه له أو في موائله الجبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار إلى الطرف الآخر .

٢ - يقدم القرض إلى السندوق ، إلى استنداد الرسمية المسقوفة التي تدل على صلاحية وتعويض الشخص أو الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، أو الذين سيوقعون نيابة عن القرض بإختار أي إجراء أو التوقيع على أي مستند طبقا لهذه الاتفاقية ، مع نهاذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل القرض في اتخاذ أي إجراء يسجورا أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، ومن التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقا لهيئة رئيس المجلس القومي للتخطيط أو أي شخصين يمينه منه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها القرض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل القرض المذكور ، أو أي شخص يمينه منه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط أن يكون من رأي ممثل القرض أو الإضافة تبررها الظروف وليس من شأنها أن يزيل التزامات القرض زيادة كبيرة . ويجوز توقيع ممثل القرض على التعديل أو الإضافة فريدة على أنه ليس ليهنسا يزيد التزامات القرض زيادة كبيرة .

هكذا من العمل

المادة الثانية نفاذ الاتفاقية وانتهائها

١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة الا اذا تمت الى الصندوق ادلة واقعية تفيد :
(١) ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .

و (ب) ان اتفاقية القرض الرضعي قد تم ابرامها بالشروط والاوزاع المرضية للصندوق وفقا لاحكام الفقرة (٢) من المادة الرابعة ، وان هذا الابرام قد تم بموجب تفويض قانوني من جانب كل من المقترض والسلطة وان الموافقة عليها تمت على النحو اللازم قانونا .

٢ - يجب على المقترض ان يقدم الى الصندوق كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تفويض قانونية من الجهة الرسمية المختصة تفيد :
(١) ان هذه الاتفاقية قد ابرمت من جانب المقترض بناء على تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا ، وانهما صحيحة وملزمة للمقترض طبقا لاحكامها .

و (ب) ان اتفاقية القرض الرضعي قد تم ابرامها بموجب تفويض قانوني من جانب كل من المقترض والسلطة ، وان الموافقة عليها قد تمت على النحو اللازم قانونا ، وانهما صحيحة وملزمة للمقترض والسلطة طبقا لاحكامها .

٣ - اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية ، مستوفاة ، تمام ارسال برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة . ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارساله هذه البرقية .

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف (٩٠) يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية او حتى انتهاء أي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يصح ان يتفق عليها الطرفان ، فانه يحق للصندوق في أي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب الخطأ الى المقترض . وعند اتمام هذا الخطأ تلغى هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها نورا .

٥ - كذلك تنهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اختلف سياق النص غير ذلك :

١ - المشروع يعني المشروع الذي عقد القرض من اجله والوارد وصفه في الجدول (٢) من هذه الاتفاقية او حسبما يسجل هذا الوصف من وقت لآخر باقتضى بين المقترض والصندوق .

٢ - بضاعة او بضائع تعني البضائع والمواد والمعدات والآلات والادوات والخدمات المطلوبة للمشروع .

٣ - السلطة تعني سلطة الكوريات الاردنية التي اعيد تنظيمها بموجب قانون الكوريات لعام ١٩٧٦ ، او أي خلف لها يكون مسؤولا لسد الصندوق .

٤ - الشركة تعني شركة الكوريات الاردنية التي اعيد تنظيمها بموجب قانون الكوريات لعام ١٩٧٦ ، او أي خلف لها يكون مسؤولا لسد الصندوق .

٥ - المبرم مع الحكومة الاردنية بتاريخ ١١-١٢-١٩٦٢ والنظام الداخلي المعدل بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٨١ ، او أي خلف لها يكون مسؤولا لسد الصندوق .

المناوين الآتية محددة اعمالا الفترة (١) من المادة السابعة : -

منوان المقترض :
الجلس القومي للتخطيط
منازل البريد ٥٥٥
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

المنوان البرقي :
الجلس القومي للتخطيط
عمان

فنوان الصندوق :
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

منازل البريد ١٩٢١
الكويت - دولة الكويت

المنازل البرقي :
الصندوق
٢٢٨١٣ KFAED
٢٢٨٢٥ ALSUNDUK

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة الممثلين
المؤمنين قانونا من جانب الطرفين ، من جهة مستخدم ، كل منها تعتبر أصلا ، ولتعتبر جميعا
مستند واحد .

عن الصندوق الكويتي
للتنمية الاقتصادية العربية
رئيس مجلس الإدارة المؤقت

عن
المملكة الاردنية الهاشمية
المؤمن في التوقيع

الجدول رقم (١)
اقتساط السداد

الرقم	تاريخ استحقاق القسط	مقدار القسط المستحق سداد الاصل القرض مقدرا بالدينار الكويتي
١	١٩٨٦/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٢	١٩٨٧/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٣	١٩٨٧/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٤	١٩٨٨/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٥	١٩٨٨/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٦	١٩٨٩/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٧	١٩٨٩/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٨	١٩٩٠/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٩	١٩٩٠/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
١٠	١٩٩١/٤/١٥	١٥.٠٠٠
١١	١٩٩١/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
١٢	١٩٩٢/٤/١٥	١٥.٠٠٠
١٣	١٩٩٢/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
١٤	١٩٩٣/٤/١٥	١٥.٠٠٠
١٥	١٩٩٣/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
١٦	١٩٩٤/٤/١٥	١٥.٠٠٠
١٧	١٩٩٤/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
١٨	١٩٩٥/٤/١٥	١٥.٠٠٠
١٩	١٩٩٥/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٢٠	١٩٩٦/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٢١	١٩٩٦/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٢٢	١٩٩٧/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٢٣	١٩٩٧/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٢٤	١٩٩٨/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٢٥	١٩٩٨/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٢٦	١٩٩٩/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٢٧	١٩٩٩/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٢٨	٢٠٠٠/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٢٩	٢٠٠٠/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٣٠	٢٠٠١/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٣١	٢٠٠١/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٣٢	٢٠٠٢/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٣٣	٢٠٠٢/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٣٤	٢٠٠٣/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٣٥	٢٠٠٣/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٣٦	٢٠٠٤/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٣٧	٢٠٠٤/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٣٨	٢٠٠٥/٤/١٥	١٥.٠٠٠
٣٩	٢٠٠٥/١٠/١٥	١٥.٠٠٠
٤٠	٢٠٠٦/٤/١٥	١٥.٠٠٠

المجموع

١٥٠.٠٠٠.٠٠٠

الجدول رقم (٢)
وصف المشروع

يتكون المشروع من الاجزاء الثلاثة التالية :

الجزء الاول :

يشتمل هذا الجزء على العناصر الرئيسية التالية :

- ١ - تشييد حوالي ٢٠٠ كيلو متر من خطوط نقل الكهرباء الهوائية المزدوجة بجهد ١٣٢ كيلو فولت لربط مدينة العقبة وبلدة القويرة ومحطات تحويل السبيعي (بنطاسة وادي الاردن) والاشرفية وسحاب بشبكة النقل القومية .
- ٢ - توسيع وتقوية محطات التحويل الرئيسية في كل من اربيد والبيادر ومحطة كهرباء الحسين العرابية ومحطة تحويل جنوب عمان ومحطة تحويل معان . وتشيد محطات تحويل رئيسية في كل من السبيعي والاشرفية وسحاب وطائر الملكة طياد والقويرة والعقبة ، وذلك بقدرة تحويلية مجموعها حوالي ٧٤٩ ميجا فولت امبير .
- ٣ - الخدمات الاستشارية الهندسية .
- ٤ - تدريب العاملين في سلطة الكهرباء الاردنية
- ٥ - تشييد حوالي ٢٠ كيلومترا من خطوط الكهرباء بجهد ٢٣ و ١١ كيلو فولت ، وحوالي ١٥٠ كيلومترا من خطوط التوزيع ذات الجهد المنخفض ، وحوالي ٧٢ محطة تحويل مرمية لاداد الكهرباء لحوالي ٣٣ قرية في مناطق الترك والمفيل والشويفك والرشادية ومعان .

الجزء الثاني :

يشتمل هذا الجزء العناصر الرئيسية التالية :

- ١ - تشييد حوالي ١٣ كيلو مترا من خطوط الكهرباء الهوائية و ٤٣ كيلو مترا من خطوط الكهرباء الارضية ذات الجهد ٣٣ كيلو فولت ، ومحطات تحويل مرمية بقدرة تحويلية تبلغ ١٤٠ ميجا فولت امبير ، وذلك لتوسع في شبكات التوزيع في المناطق الحضرية . ويشتمل هذا البلد كذلك على تونير ١٢٠ محولات توزيع وكذلك توزيع خطوط التوزيع ١٦ كيلو فولت المملعة حاليا اسي ١١ كيلو فولت .
- ٢ - تشييد خطوط كهرباء بجهد ٣٣ كيلو فولت وكذلك خطوط توزيع بجهد منخفض لاداد الكهرباء لحوالي ٢٠ قرية في منطقة عمان .
- ٣ - تشييد خطوط كهرباء بجهد ١١ كيلو فولت ومحطات مرمية وخطوط توزيع بجهد منخفض لاداد المناطق السكنية في كل من الزرقاء وماركا والقويسمة بالمناطقة الكهربائية .
- ٤ - تقديم الخدمات الاستشارية الهندسية اللازمة لتنفيذ العناصر المتقدمة .
- ٥ - تدريب العاملين في شركة الكهرباء .
- ٦ - الاستعانة بخبرة استشاريين لتصميم الهيكل التنظيمي والنظم الانذارية لشركة الكهرباء الاردنية .

الجزء الثالث

يقتصر هذا الجزء على تقديم خدمات استشارية بهدف المعاونة على رسم سياسة لتسيير الطاقة في الاردن ، وعلى التحكم في استهلاكها وتوزيع هذه الاستهلاكات وعلى المحافظة على الطاقة المحلية ورسم سياسة لتوزيعها .
وقد بدأ تنفيذ المشروع خلال النصف الثاني من عام ١٩٨١ ، وين الموزع انجازها في اواخر عام ١٩٨٤ .

هكذا من الأشهر